

العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016)

أ.م.د. افتخار محمد مناحي الرفياعي
الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والاقتصاد
dr.iftkhr2011@yahoo.com

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من أحادية مصدر دخل متمثل بالنفط، ورغم البحث والدعوات المتصاعدة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتنويع القاعدة الانتاجية، لكن الاقتصاد العراقي شهد انخفاضاً في قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، وزيادات متفاوتة في عرض النقود، وارتفاعات متفاوتة في معدلات التضخم من عام إلى آخر. وبهذا يمكن طرح مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية: هل توجد علاقة بين معدل التضخم وكل من عرض النقود وسعر الصرف؟ وهل أن طبيعة هذه العلاقة ايجابية لكلا المتغيرين ام لا؟ وهل لهما تأثير معنوي على معدل التضخم؟

يهدف البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وكل من عرض النقود وسعر الصرف. والتعرف على أن التغيرات في عرض النقود وسعر الصرف تؤدي إلى تغيرات في أسعار السلع والخدمات، الذي ينعكس على التغيرات في معدلات التضخم. يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من حيث التحليل والتوصيف للمتغيرات، والعلاقة بينها، مع الاستعانة بالأسلوب الكمي المتمثل بالانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS 23). وكانت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها تتمثل في أن لكل من عرض النقود وسعر الصرف أثراً في تغذية التضخم (المخفض الضمني) في ظل أوضاع الاقتصاد العراقي المتمثلة في جمود الجهاز الانتاجي وتعطيله، وعدم قدرته على مواكبة الزيادات المتتالية في الانفاق العام، الأمر الذي يترتب عليه تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي ومن ثم ظهور بوادر ظاهرة التضخم.

الكلمات المفتاحية: التضخم والعراق، عرض النقود والتضخم، سعر الصرف والتضخم.

The Relationship between Inflation and Money Supply and Exchange Rate in Iraq for the Period (2000-2016)

Assist. Prof. Dr. Iftkhar Mohammed Mnahi
Al Iraqia University - Administration and Economy College
dr.iftkhr2011@yahoo.com

Abstract

The Iraqi economy suffers from a single source of income represented by oil, despite the increasing research and calls aimed at diversifying sources of income and diversifying the production base, but the Iraqi economy witnessed a decline in the value of the Iraqi dinar against the US dollar, and increases in the supply money, etc. Thus, the problem of research can be posed by the following questions: Is there a relationship between the inflation rate and the money supply and the exchange rate? Is the nature of this relationship positive for both variables or not? Do they have a significant impact on inflation?

The aim of the research is to determine the nature of the relationship between the rate of inflation and the supply money and the exchange rate. And to recognize that changes in the money supply and the exchange rate lead to changes in prices of goods and services, which are reflected in changes in inflation rates.

The research depends on the deductive approach in terms of analysis and characterization of the variables and the relationship between them, using the quantitative method of multiple linear regression using the statistical program (SPSS 23). The most important conclusions were that both the money supply and the exchange rate have an effect on feeding inflation (implicit reduction) under the conditions of the Iraqi economy of stagnation of the production system and its disruption, and its inability to keep up with consecutive increases in public spending, Total demand on the overall supply and then the emergence of signs of inflation.

Key words: inflation, Iraq, money supply, inflation, exchange rate, inflation.

أهمية البحث:	المقدمة
<p>تتجلى أهمية البحث في توضيح:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية قيد البحث، المتمثلة في عرض النقود وسعر الصرف والتضخم. - الإطار النظري لهذه المتغيرات، أي توضيح وجهة نظر المدارس الاقتصادية عن المتغيرات الاقتصادية قيد البحث. - توضيح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات من خلال العلاقات الكمية باستخدام أسلوب التحليل الاقتصادي القياسي باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS). 	<p>شهد الاقتصاد العراقي تغيرات متسارعة في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، منها التضخم وعرض النقود وسعر الصرف، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بهذه المتغيرات من قبل الباحثين المعنيين بالشأن الاقتصادي وصناع القرار الاقتصادي للوقوف على أدائها وعلاقتها المتبادلة لاستهداف مؤشرات حقيقية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وبقاء الاقتصاد العراقي يعتمد على مصدر دخل أحادي متمثل في الإيرادات النفطية، ورغم البحث والدعوات المتصاعدة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتنويع القاعدة الانتاجية، لكن الاقتصاد العراقي شهد انخفاضا في قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، وزيادات متفاوتة في عرض النقود، وارتفاعات متفاوتة في معدلات التضخم من عام إلى آخر. وبهذا يمكن أن تكون مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية: هل توجد علاقة بين معدل التضخم وكل من عرض النقود وسعر الصرف؟ وهل أن طبيعة هذه العلاقة ايجابية لكلا المتغيرين ام لا؟ وهل لهما تأثير معنوي على معدل التضخم؟</p>
فرضية البحث:	هدف البحث:
<p>تكمّن فرضية البحث في:</p> <p>أن طبيعة العلاقة بين معدل التضخم والتغيرات في كل من عرض النقود وسعر الصرف علاقة طردية، ولهما تأثير معنوي على معدل التضخم في العراق للمدة (2000-2016).</p>	<p>يهدف البحث إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التوصل إلى طبيعة العلاقة بين معدل التضخم، وكل من عرض النقود وسعر الصرف. - التعرف على أن التغيرات في عرض النقود وسعر الصرف تؤدي إلى تغيرات في أسعار السلع والخدمات، الذي ينعكس على التغيرات في معدلات التضخم.
منهجية البحث:	هدف البحث:
<p>يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من حيث التحليل والتوصيف للمتغيرات والعلاقة بينها، مع الاستعانة بالأسلوب الكمي المتمثل بالانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS 23).</p>	<p>يهدف البحث إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التوصل إلى طبيعة العلاقة بين معدل التضخم، وكل من عرض النقود وسعر الصرف. - التعرف على أن التغيرات في عرض النقود وسعر الصرف تؤدي إلى تغيرات في أسعار السلع والخدمات، الذي ينعكس على التغيرات في معدلات التضخم.

هيكلية البحث:

2. اسباب التضخم

أ- زيادة حجم الانفاق الكلي وتفوقه على العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يولد فائضاً في الطلب يعكس في زيادة معدلات التضخم. (الجنابي:2014، ص 294).

ب- زيادة أسعار عوامل الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، الذي يطلق عليه بتضخم التكلفة، حيث إن الزيادة في أسعار عوامل الإنتاج تحدث نتيجة إلى زيادة معدلات الأجور وارتفاع أسعار الاستيرادات، وزيادة معدلات الأرباح من قبل أرباب العمل. (المصدر نفسه: ص 296-297).

ت- وجود الاختلال الهيكلي أو البنائي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أي اقتصاد يترتب عليه زيادة غير طبيعية في كمية عرض النقود وسبباً في الإدارة النقدية والمالية غير الرشيدة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكل هذا يرتبط بتعاظم مشكلة الغذاء نتيجة لتباطؤ الإنتاج الزراعي وتزايد الاعتماد على الخارج لاستيراد المواد الغذائية، فضلاً عن الزيادة في موارد النقد الأجنبي من الصادرات و تدفق رأس المال للداخل، غير كافٍ لمواجهة الزيادة السريعة في الطلب على الاستيرادات الناجمة عن الزيادة في معدل النمو السكاني والجهود المبذولة لعملية التنمية والتحديث الصناعي التي تسعى إليها الدول النامية. (زكي: 1980، ص 84).

ثانياً: مفهوم عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه.

1- مفهوم عرض النقود.

تختلف مفاهيم عرض النقود على وفق اختلاف النظريات المفسرة له، وهي: (عبد الحميد: 2007، ص 290-291).

أ) عرض النقود بالمفهوم الضيق (M_1)، إذ يُطلق على عرض النقود بالسيولة النقدية الذي يُعبر عنها، ويتألف من صافي العملة في التداول مضافاً إليه الودائع الجارية (تحت الطلب).

ب) عرض النقود بالمفهوم الواسع (M_2) الذي يُعبر عنه بالسيولة المحلية الاجمالية، فيتكون من عرض النقود بالمفهوم الضيق (M_1) مضافاً إليه الودائع غير الجارية والمتمثلة في ودائع التوفير والودائع الادخارية أو الزمنية.

ت) عرض النقود بالمفهوم الأوسع (M_3)، ويتكون من عرض النقود بالمفهوم الواسع (M_2) مضافاً إليه الودائع الحكومية وأي أصول نقدية أخرى، ويُطلق عليه بالسيولة العامة.

ومن هنا فإن الزيادة في كمية عرض النقود في أي اقتصاد بهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار،

فُسم البحث على أربعة محاور، تطرق المحور الأول إلى الإطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في التضخم وعرض النقود وسعر الصرف، وقد عنى الثاني بتوضيح الإطار النظري لكل من التضخم وعرض النقود وسعر الصرف، في حين تطرق المحور الثالث إلى تطور كل من التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016)، وكُرس المحور الرابع على قياس وتحليل العلاقة بين التضخم وكل من عرض النقود وسعر الصرف. واختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في التضخم وعرض النقود وسعر الصرف.

أولاً: مفهوم التضخم وأسبابه.

لقد تعددت مفاهيم التضخم، فمنها من يستند إلى الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه ومنها من يستند إلى أعراضه، نذكر البعض منها بالآتي: (خليل: 1982، ص 583).

1. مفهوم التضخم

يُعرف على أنه الارتفاع الشديد والمستمر في المستوى العام للأسعار. وقد عرفه (Crowther) على أنه الحالة التي تنخفض فيها قيمة النقود، أي يحدث ارتفاع في الأسعار.

وقد عُرف من قبل (Grolde weiser) على أنه زيادة في كمية النقود المتداولة التي يتم مبادلتها بالسلع والخدمات بمعدل أسرع من عرض السلع.

كما عرفه (F. W. Paish) على أنه الحالة التي تكون فيها الدخل النقدية - تقريباً الدخل الشخصية النقدية كلها- تتزايد زيادة أسرع من الدخل الشخصية الحقيقية، وليس بالإمكان مقاومتها.

وقد عُرف التضخم من قبل (Einzig) على أنه حالة من الاختلال، يكون فيها التوسع في القوة الشرائية أما سبباً أو نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار.

في حين عرفه (Emile James) على أنه الحركات المتصاعدة في الأسعار، المستمرة وغير القابلة للانعكاس، والناجمة عن فائض في الطلب عن طاقة العرض.

وعليه يُعد التضخم حدوث الفائض في الطلب عن طاقة العرض بشكل مستمر يترتب عليه ارتفاع مستمر في الأسعار.

ثالثاً: مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

1- مفهوم سعر الصرف.

يمثل سعر الصرف النسبي لعملتين، أو بتعبير آخر قيمة عملة دولة ما، مقومة بعملة دولة أخرى. كما يمكن أن يُنظر إلى سعر الصرف من ناحيتين هما: (خليل: 1994، ص1435).

الناحية الأولى تُمثل عدد الوحدات النقدية من العملة الأجنبية اللازمة لاقتناء وحدة نقدية واحدة من العملة المحلية، ويطلق عليه بـ (سعر الصرف المحلي). أما **الناحية الثانية** فتُعبّر عن عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة نقدية واحدة من العملة الأجنبية، ويُسمى بـ (سعر الصرف الأجنبي).

ويُعدّ سعر الصرف المحلي الأكثر اعتماداً دولياً في الوقت الحاضر، فعندما تقوم أية دولة بتحليل اقتصادها تستخدم سعر صرف عملتها وليس سعر صرف العملات للدول الأخرى، لكي تحصل على نتائج أقرب إلى واقع اقتصادها، فانخفاض سعر الصرف المحلي في اقتصاد أي بلد يعني انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار. وفي حالة الاعتماد على سعر الصرف الأجنبي للتعبير عن الاقتصاد المحلي، فإن انخفاض سعر الصرف الأجنبي يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية، ومن ثم انخفاض الأسعار، وعادة ما تكون النتائج غير دقيقة. (حسن: 2017، ص7).

2- العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

أ- العوامل الاقتصادية: (الرفيعي: 2012، ص284-286)

- عرض النقود والطلب عليها: يُعدّ من العوامل المهمة والمؤثرة في سعر الصرف، حيث توضح النظرية الكلاسيكية وجود علاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار بالنسبة نفسها والاتجاه، ومن ثم انخفاض قيمة النقود، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الصرف المحلي.
- **سعر الفائدة**: يؤثر في سعر الصرف من خلال التأثير في ميزان المدفوعات، فارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يحفز على جذب العملة الأجنبية، أي زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل، الذي يترتب عليه انخفاض قيمتها، ومن ثم انخفاض سعر الصرف.
- **سعر الخصم**: يؤثر في سعر الصرف من خلال تعديل أو تغيير سعر الصرف في المعاملات المصرفية، فعند تخفيض سعر الصرف الأجنبي، فإنه يعمد إلى سياسة تخفيض سعر

الذي يترتب عليه انخفاض في قيمة النقود، لكون طبيعة العلاقة بين المستوى العام للأسعار وقيمة النقود عكسية. (الشمري: 1988، ص72)، وانخفاض قيمة النقود قد ينتج عن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية تجاه العملة الأجنبية، الأمر الذي يدعونا إلى التطرق إلى مفهوم سعر الصرف.

2- العوامل المؤثرة في عرض النقود.

تتمثل العوامل المؤثرة في عرض النقود بالآتي: (الرفيعي: 2007، ص72-77).

أ- صافي الموجودات الأجنبية:

تُعدّ من العوامل الرئيسية المؤثرة في عرض النقود في الدول كافة، ولاسيما تلك التي تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاداتها ومنها العراق.

و تُعبّر زيادة صافي الموجودات الأجنبية عن حدوث فائض في ميزان المدفوعات الكلي، وقد يكون ناتجاً عن صادرات سلعية أو خدمية أو تحويلات رأسمالية رسمية من العمال المحليين العاملين في الخارج، أو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل لغرض تنفيذ عملية التنمية والاستثمار، وهذه الزيادة لا بد أن تقابلها زيادة مماثلة لها في الودائع الحكومية والعملة المصدرة إلى التداول خارج البنك المركزي، ويترتب على ذلك زيادة في عرض النقود.

ب- الائتمان المحلي.

يُعبّر عنه بحقوق (مديونية) الجهاز المصرفي سواء على القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، حيث إن الزيادة في الائتمان المحلي تؤدي إلى زيادة كمية عرض النقود، الذي يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي يكون له أثر توسعي في عرض النقود.

ت- حسابات رأس المال والاحتياطيات وصافي الموجودات الأخرى.

يكون تأثير رأس المال المدفوع والاحتياطيات لدى كل من البنك المركزي والمصارف التجارية في عرض النقود تأثيراً سلبياً، لأن رأس المال المدفوع والاحتياطيات يعني حجب جزء من النقود عن التداول.

أما صافي الموجودات الأخرى التي يمثل الفرق بين الموجودات الأخرى والمطلوبات الأخرى، فيعني انخفاضها زيادة في عرض النقود، وزيادتها تعني انخفاض عرض النقود

ثابتة في الأجل القصير من ناحية ثانية. (النسور: 2014، ص192)

2- التضخم من وجهة نظر المدرسة الكينزية.

فسرت المدرسة الكينزية التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وعَدت التضخم على أنه تضخم طلب، أي زيادة في مقدار الطلب الكلي تجاه العرض الكلي، أي قصور العرض الكلي من السلع والخدمات عن مواكبة الانفاق النقدي الكلي بشقيه العام والخاص. لأن الجهاز الانتاجي غير مرن عند مستوى التشغيل الكامل. (الشمري: مصدر سابق، ص270).

3- التضخم من وجهة نظر المدرسة النقودية.

تبنت المدرسة النقودية أو ما يطلق عليها بمدرسة شيكاغو من جديد أفكار المدرسة الكلاسيكية، وحاولت تفسير التضخم بعده نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية عرض النقود وحجم الإنتاج، أي الزيادة في كمية عرض النقود تفوق الزيادة في حجم الإنتاج، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار. ومن هنا يُعد النقوديون وفي مقدمتهم (ملتون فريد مان) التضخم ظاهرة نقدية بحتة. (الدليمي: 1990، ص637-638).

ثانياً: عرض النقود من وجهة نظر المدارس الاقتصادية.

1- عرض النقود من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية. (على ومحمد: 2019، ص17).

يرى الكلاسيك أن التغيرات في كمية عرض النقود لا يؤثر على الأسعار النسبية للسلع والخدمات وإنما يؤثر على الأسعار المطلقة إي المستوى العام للأسعار. ومعنى ذلك أن سعر أي سلعة يتأثر بالعامل النقدي والعامل السلعي في الوقت نفسه، أما المستوى العام للأسعار يتأثر بالعامل النقدي فقط.

وتوضح المدرسة الكلاسيكية بمعادلتها (معادلة فيشر ومعادلة الأرصد) وجود علاقة طردية بين كمية عرض النقود والمستوى العام للأسعار مع ثبات كل من حجم المعاملات وسرعة تداول النقود من جانب معادلة فيشر، وثبات كل من الدخل والرغبة للاحتفاظ بالنقود (التفضيل النقدي) من جانب معادلة الأرصد النقدية.

وبناءً على ذلك أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية عرض النقود الواجب توافرها في الاقتصاد، حيث إن التغير في عرض النقود زيادةً أو نقصاناً يترتب عليه زيادة أو نقصاناً في الأسعار وبالنسبة نفسها على التوالي من دون أي تأثير على حجم الإنتاج أو التشغيل.

الخصم في سوق الصرف، الأمر الذي يمهّد إلى جذب رؤوس الاموال الأجنبية التي تعمل على تحسين سعر الصرف ثم انخفاض جانب المديونية عن الدائنية في ميزان المدفوعات.

- **معدل التضخم:** أن ارتفاع معدل التضخم في اقتصاد ما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية لذلك الاقتصاد، ومن ثم انخفاض سعر صرفها.

- **حالة ميزان المدفوعات:** يتأثر سعر الصرف في حالة ميزان المدفوعات تأثيراً واضحاً، ففي حالة حدوث فائض، فإن سعر الصرف يستمر بالانخفاض بسبب تفوق حقوق الدولة على ديونها، الأمر الذي يزيد من عرض العملة الأجنبية في سوق المال، وبالمقابل زيادة الطلب على العملة المحلية من قبل الأجانب، وبذلك يتجه سعر الصرف نحو الانخفاض.

الموازنة العامة: تأثير الموازنة العامة على سعر الصرف تأثيراً كبيراً، فزيادة الانفاق الحكومي نتيجة لأتباع سياسة توسعية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم انخفاض سعر صرفها. ويحدث العكس في حالة اتباع سياسة انكماشية.

ب- العوامل غير الاقتصادية

تتمثل بالاضطرابات والإشاعات والحروب، فضلاً عن خبرة المتعاملين في سوق المال وقوتهم التفاوضية، حيث تؤثر على أغلب القطاعات في الاقتصاد لتلك لدولة ولاسيما قطاع الصناعة والتجارة الخارجية، وبذلك يتعرض الاقتصاد إلى انعدام الاستقرار وفقدان الثقة بعملته، نتيجة لارتفاع معدلات التضخم.

المحور الثاني: الإطار النظري لكل من التضخم وعرض النقود وسعر الصرف.

أولاً: التضخم من وجهة نظر المدارس الاقتصادية.

1- التضخم من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية.

ترى المدرسة الكلاسيكية أن التضخم يُعد ظاهرة نقدية بحتة، لكونها ناتجة عن ارتفاع معدل الطلب المتولد عن الزيادة في كمية ما متاح من نقود في التداول، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك بسبب اعتقادهم أن حجم الإنتاج ثابت عند مستوى التشغيل الكامل من ناحية، وسرعة تداول النقود

للعلمة المحلية، أي أن العلاقة السببية ترجع إلى التغيرات في القوة الشرائية للعملة المحلية وما يترتب عليها من تغيرات في سعر الصرف.

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة.

ترتبط هذه النظرية بين سعر الصرف وسعر الفائدة، فضلاً عن أنها تتمحور في الترابط الموجود بين السوق النقدي وأسواق الصرف الأجنبي من خلال المبدأ المتمثل في أن أسعار الفائدة لا بد وأن تؤثر في نسبة تغير سعر الصرف الأجل. وعلى وفق هذه النظرية فإن المستثمر الذي يوظف أمواله في خارج بلده لكون فيه سعر الفائدة مرتفع مقارنة مع نظيره في بلده سوف لن يحصل على معدل عائد أعلى من الذي يحصل عليه في بلده، لأن الاختلاف في العائد الذي يحصل عليه يجب تعويضه من خلال الفرق بين السعر الفوري والسعر الأجل للعملة.

3- نظرية ميزان المدفوعات.

يُعد ميزان المدفوعات العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة المحلية، لكونه يُمثل المصدر الأساس لطلب البلد على العملة الأجنبية وعرض العملة المحلية. ويتحدد سعر الصرف من خلال المركز المالي الخارجي لميزان المدفوعات. ففي حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات، فإنه يُشير إلى زيادة في الطلب الأجنبي على العملة المحلية الذي يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية، لانخفاض عرض العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي مقابل العملة الأجنبية. ويحدث العكس في حالة حدوث عجز فيه.

المحور الثالث: تطور معدل التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016)

نلاحظ من الجدول (1) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد حقق نمواً متزايداً للمدة (2000-2016)، إذ بلغ (203870) مليار دينار عراقي عام 2016 بعد أن كان قد بلغ (50214) مليار دينار عراقي عام 2000. أي بلغ حوالي أربعة أمثال ما كان عليه في عام 2000. وهذا النمو لا يُعد نمواً حقيقياً بل نمواً نقدياً، الذي يعكسه النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باعتماد أساس عام 2007، إذ بلغ (199477) مليار دينار عراقي عام 2016 بعد أن كان قد بلغ (112209) مليار دينار عراقي عام 2000، فضلاً عن أنه يوضح التضخم

2- عرض النقود من وجهة نظر المدرسة الكينزية.

ترى المدرسة الكينزية أن التحكم في كمية عرض النقود يكون من قبل السلطة النقدية، فبإمكان السلطة النقدية زيادة كمية عرض النقود لمواجهة الزيادة في التفضيل النقدي، وذلك للمحافظة على استقرار سعر الفائدة.

ويُعد عرض النقود متغيراً خارجياً وفقاً لرأي كينز، أي أنه لا يتحدد في إطار السوق النقدي، فكمية عرض النقود عديمة المرونة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة، أي أن عرض النقود ثابت مهما تغير سعر الفائدة. (المصدر نفسه: ص 20-21).

3- عرض النقود من وجهة نظر المدرسة النقودية.

تتمثل الفكرة الأساسية التي انطلق منها النقوديون وفي مقدمتهم الاقتصادي (ملتون فريد مان) في تحديد عرض النقود من أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي، ويمكن التعبير عنها بالآتي: (على ومحمد: 2019، ص 28-29).

$$\frac{\Delta M}{\Delta Y} = 1 \rightarrow M = F(y)$$

إذ إن:

ΔM : يمثل التغير في عرض النقود (الزيادة في عرض النقود)

ΔY : يمثل الدخل الذي يعبر عنه بالنمو الاقتصادي.

ومعنى ذلك أن كمية عرض النقود دالة تابعة للتغير الحقيقي في الدخل. لذلك فإن نمو عرض النقود بمعدلات مستقرة تتوافق مع معدلات النمو الاقتصادي تكون من مسؤولية السلطة النقدية. وهذا يعني أن (ملتون فريد مان) أعطى اهتمام لعرض النقود بدلاً من الطلب على النقود.

ثالثاً: سعر الصرف من وجهة نظر المدارس الاقتصادية

توجد العديد من المدارس الاقتصادية فسرت سعر الصرف، ومنها الآتي: (عناص: 2017، ص 44 - 47).

1- نظرية تعادل القوة الشرائية.

يُحدد سعر صرف أي عملة محلية وفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية استناداً إلى القوة الشرائية للعملة المحلية في السوق الأجنبية، وتوضح هذه النظرية أن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف سببها تغير في القوة الشرائية للعملة المحلية، ولكن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف لا تؤثر في القوة الشرائية

النقدي الحاصل في مقدار الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

جدول (1) : عرض النقود والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016) / مليار دينار عراقي

المتغير	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007	المخفض الضمني بأساس 2007 (التضخم) (Y) = (2) ÷ (1)	معدل النمو %	عرض النقود (M ₁) (x1)	معدل النمو %	سعر الصرف (x2)	معدل النمو %	السنة
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	
2000	50214	112209	44.7	-	1728	-	0.3108	-	
2001	41315	114191	36.1	(%19.2)	2159	%24.9	0.3108	0	
2002	41023	104823	39.1	%8.3	3014	%39.6	1764	%5674.6	
2003	29586	66398	44.4	%13.5	5774	%91.5	1896	%7.4	
2004	53235	101845	52.2	%17.5	10149	%75.7	1453	(%23.3)	
2005	73534	103551	71.0	%36.0	11400	%12.3	1469	%1.10	
2006	95588	309390	87.3	%22.9	15460	%35.6	1467	(%0.13)	
2007	111456	111456	100.0	%14.5	21721	%40.5	1255	(%14.4)	
2008	157026	120627	130.1	%30.1	28190	%29.7	1193	(%4.9)	
2009	130643	124703	104.7	(%19.5)	37300	%32.3	1170	(%1.9)	
2010	162065	132687	122.1	%16.6	51743	%38.7	1170	0	
2011	217327	142700	152.2	%24.6	62474	%20.7	1170	0	
2012	254225	162588	156.4	%2.7	63736	%2	1166	(%0.3)	
2013	273588	174990	156.3	(%0.06)	73831	%15.8	1166	0	
2014	266420	175335	175.3	%12.1	72692	(%1.5)	1188	%1.8	
2015	199716	182051	109.7	(%37.4)	65445	(%9.9)	1190	%0.16	
2016	*203870	*199477	102.2	(%6.8)	* 70733	%8	1190	0	

المصدر: - بيانات العمود (1 و 2) / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الحسابات القومية، (2000-2016).

بيانات العمود (5 و 7) / البنك المركزي العراقي النشرة السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، (2000-2016).

بيانات العمود (3 و 4 و 6 و 8) / أحتسب من قبل الباحثة.

الأرقام بين قوسين () تعني أرقام سالبة.

العام الذي يسبقه، وكذلك في عام 2004 قد بلغ معدل نموه (75,7%) مقارنة مع العام الذي يسبقه. والسبب في ذلك يعود إلى تدمير الاحتلال الأمريكي إلى البنية التحتية، وإسقاط النظام السياسي، وحل المؤسسات الأمنية وما ترتب عليه من عمليات سلب ونهب، وكذلك شروع سلطة الاحتلال بتبديل العملة الوطنية (الطبعة المحلية) وما رافقها من عمليات فساد مالي وإداري، فضلاً عن أن الاقتصاد العراقي كان قد فُرض عليه الحصار الاقتصادي منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، كل هذه العوامل كانت حصيلتها ازدياد معدلات نمو عرض النقود مقابل جمود الجهاز الانتاجي العام والخاص، واستمرار ارتفاع الأسعار الذي ترتب عليه

وما يتعلق بتطور عرض النقود، فقد شهد نمواً متزايداً للمدة (2000-2005)، إذ بلغ (11400) مليار دينار عراقي عام 2005 بعد أن كان (1728) مليار دينار عراقي عام 2000، كما نلاحظ أن أعلى معدل نمو بلغه في عام 2003 هو (91,5%) مقارنة بنظيره في العام الذي يسبقه، وكذلك في عام 2004 قد بلغ معدل نموه (75,7%) مقارنة مع نظيره في العام الذي يسبقه. والسبب في ذلك يعود إلى تدمير الاحتلال الأمريكي إلى البنية التحتية، وإسقاط النظام السياسي، وحل المؤسسات الأمنية وما ترتب عليه من عمليات سلب ونهب، وكذلك شروع سلطة الاحتلال بتبديل العملة الوطنية (الطبعة المحلية) وما رافقها من عمليات فساد مالي وإداري، فضلاً عن أن الاقتصاد العراقي كان قد فُرض عليه الحصار الاقتصادي منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، كل هذه العوامل كانت حصيلتها ازدياد معدلات نمو عرض النقود مقابل جمود الجهاز الانتاجي العام والخاص، واستمرار ارتفاع الأسعار الذي ترتب عليه انخفاض في قيمة العملة الوطنية وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، إذ بلغ (1896 و 1453 و 1469) للأعوام (2003 و 2004 و 2005) على التوالي. وهذا يفسر طبيعة العلاقة الطردية بين عرض النقود ومعدل التضخم من ناحية والعلاقة العكسية بين سعر صرف الدينار العراقي ومعدل التضخم.

وقد استمر عرض النقود في الزيادة ولكن بمعدلات نمو منخفضة ومتفاوتة نتيجة للسياسة النقدية التقييدية المتبعة التي ترتب عليها انخفاض في معدلات التضخم للمدة (2006-2010) كهدف من أهدافها التي ورد ذكرها في قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004، إذ بلغ أعلى معدل نمو لعرض النقود (40,5%) عام 2007 تلاه عام 2010، فقد بلغ (38,8%) ثم عام 2006 بلغ

أما فيما يتعلق بالمخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي الذي يُعد أحد المؤشرات التي يُعتمد عليها لقياس معدل التضخم في أي اقتصاد، فيتضح من الجدول (1). أن معدل التضخم وعلى وفق مؤشر المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الاجمالي قد شهد تزايداً خلال الأعوام (2001-2005)، وذلك لأسباب عدة، منها التهديدات العالمية للعراق قبل عام 2003، والاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من تدمير للبنية التحتية، وعمليات السلب والنهب التي تعرضت لها مؤسسات الدولة بشكل عام المؤسسات المصرفية والمالية والنقدية بشكل خاص، فضلاً عن عملية تبديل العملة الوطنية (الطبعة المحلية) وما رافقها من سلبيات كثيرة.

وقد شهدت تذبذباً كبيراً للمدة (2006-2010) بين الارتفاع والانخفاض وذلك بسبب استمرار الانفلات الامني واستشراء الفساد الاداري والمالي في أغلب مفاصل الاقتصاد العراقي المصاحبة لعمليات إعادة الاعمار.

أما عام 2011 فقد ازداد معدل التضخم، إذ بلغ (24,6%) بعد أن كان قد بلغ (16,6%) عام 2010، وذلك لزيادة الإيرادات النفطية المترتبة عن ارتفاع اسعار النفط عالمياً، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الانفاق العام.

وفي عام 2012 عاود إلى الانخفاض، إذ بلغ (2,7%)، واستمر بالانخفاض عام 2013، ثم ارتفع بشكل حاد عام 2014 مقارنة بالعام الذي يسبقه على الرغم من انخفاض أسعار النفط عالمياً، والذي ترتب عليه انخفاض الإيرادات، فضلاً عن سيطرة العصابات الارهابية (داعش) على مناطق واسعة من العراق، وتعرض المؤسسات كافة الحكومية وغير الحكومية وبالذات المصرفية والمالية إلى سيطرتهم وسرقت كل ما فيها من موارد مالية.

وقد شهد عام 2015 انخفاض حاد في معدل التضخم، إذ بلغ (37,4%)، وذلك نتيجة للسياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة، وحصر أغلب الانفاق العام لمحاربة تلك العصابات. وفي عام 2016 استمرت سياسة الحكومة التقشفية لكن رافقها ارتفاع طفيف في أسعار النفط، الأمر الذي ترتب عليه انتعاش في الاقتصاد العراقي مقارنة مع معدله في عام 2015، إذ بلغ معدل التضخم (6,8%) عام 2016.

وما يتعلق بتطور عرض النقود، فقد شهد نمواً متزايداً للمدة (2000-2005)، إذ بلغ (11400) مليار دينار عراقي عام 2005 بعد أن كان (1728) مليار دينار عراقي عام 2000، كما نلاحظ أن أعلى معدل نمو بلغه في عام 2003 هو (91,5%) مقارنة مع

انها تؤثر في المتغير التابع. اي ان الانحدار الخطي المتعدد عبارة عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, \dots, X_i)، ويعبر عنه بالمعادلة الخطية الاتية (Bachoua:2011,145):

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + e$$

حيث ان:

β_0 : تمثل الحد الثابت.

Y: يمثل المتغير التابع.

X_1, X_2, \dots, X_i : تمثل المتغيرات المستقلة.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_i$: تمثل معاملات المتغيرات المستقلة.

e: الحد العشوائي.

ومن أجل تقدير وقياس العلاقة بين معدل التضخم وكل من عرض النقود وسعر صرف في العراق للمدة (2004 - 2017)، تم الاعتماد على اسلوب الانحدار الخطي المتعدد نظراً لوجود أكثر من متغير مستقل وباستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS)، واستخدمت الصيغة الدالية الخطية للقيم المطلقة، ويمكن توصيف صيغة العلاقة الدالية المستخدمة وتعريف المتغيرات التي تتضمنها تلك الصيغة بالآتي: -

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + e$$

أ. المتغير التابع (Y): يمثل معدل التضخم.

ب. المتغيرات المستقلة (X_1) و (X_2): تمثل كل من عرض النقود وسعر الصرف.

ثانياً: تقدير وتحليل العلاقة الدالية بين التضخم وكل من عرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016).

نلاحظ من الجدول (2) أن علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (X_1) والمتمثل بعرض النقود مع المتغير التابع (Y) والمتمثل بمعدل التضخم للمدة (2000-2016) كانت علاقة طردية وقوية جداً، وهذا ما تؤكد قيمة معامل ارتباط سبيرمان، حيث بلغت (0,925) وعند مستوى معنوية (0,000)، في حين يتضح عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير المستقل (X_2) والمتمثل سعر الصرف مع المتغير التابع (Y) والمتمثل بمعدل التضخم، وتؤكد ذلك قيمة معامل ارتباط Pearson correlation إذ بلغت (0,108) عند مستوى معنوية (0,681).

(35,6%)، مقابل معدلات التضخم التي قدرة بـ (14,5% و 16,5 و 22,9%) على التوالي للأعوام ذاتها. وهذا يؤكد العلاقة الطردية بين عرض النقود ومعدلات التضخم. أما ما يتعلق بسعر الصرف للمدة (2006-2010) فنلاحظ أن سعر صرف الدينار العراقي اتجه نحو التحسن، أي نحو الارتفاع والاستقرار نوعاً ما، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات التضخم قياساً بالمدة (2000-2005)، وهذا يعكس طبيعة العلاقة العكسية بين سعر صرف الدينار العراقي ومعدل التضخم.

وقد أخذ معدل التضخم بالانخفاض للمدة (2011-2016) باستثناء كل من عامي 2011 و 2014، إذ بلغ (24,6% و 12,1%) على التوالي، فبالنسبة إلى عام 2011 يعود السبب إلى ارتفاع معدلات نمو عرض النقود من ناحية وارتفاع اسعار النفط عالمياً من ناحية أخرى، وما ترتب عليها من زيادة في الإيرادات النفطية التي وجهت إلى الانفاق العام من أجل إعادة اعمار الاقتصاد العراقي. أما في عام 2014 فارتفاع معدلات التضخم يُعزى إلى تعرض مساحات كبيرة من العراق إلى هجمات ارهابية شرسة (داعش) ودمرت ما فيها من بنية تحتية والسيطرة على الكثير من المؤسسات العامة والخاصة بشكل عام والمؤسسات المالية والمصرفية والنقدية بشكل خاص وسرقت ما فيها من موارد مالية ووضعتها تحت تصرفها، مقابل ذلك زيادة نفقات الحكومة للتخلص من هذه العصابات أدى إلى عودت معدلات التضخم إلى الارتفاع مقابل ذلك عاود سعر صرف العملة الوطنية إلى الانخفاض تجاه الدولار الأمريكي، إذ بلغ (1188) دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي عام 2014 بعد أن كان قد بلغ (1166) عام 2012 و 2013.

المحور الرابع: قياس وتحليل العلاقة بين معدل التضخم وكل من عرض النقود وسعر صرف في العراق للمدة (2000 - 2016).
أولاً: توصيف النموذج القياسي.

لغرض قياس العلاقة بين معدل التضخم مُعبراً عنه بالمخفض الضمني للنتائج المحلي الاجمالي وكل من عرض النقود وسعر صرف في العراق للمدة (2000 - 2016) وباستخدام البيانات السنوية، فقد تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، حيث يُعد من الطرق الكمية للتنبؤ، ويُعبر عن علاقة متغير تابع بمتغيرين مستقلين أو أكثر. ويعرف على أنه عملية تقدير العلاقة الخطية بين متغيرات عدة احداها متغير تابع والباقي متغيرات مستقلة، يُعتقد

اما عن تأثيرهما المعنوي فقد اظهر اختبار (t) أن عرض النقود له تأثير معنوي على معدل التضخم عند مستوى (0,000) وهو أقل من (0,05)، إذ كانت قيمة (t) المحتسبة وبالغة (8,766) أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1,753). اما بالنسبة للمتغير المستقل سعر الصرف (X_2) فيتضح أن تأثيره غير معنوي عند مستوى (0,756) وهي أكبر من (0,05)، إذ بلغت قيمة (t) المحتسبة (0,317) أقل من نظيرتها الجدولية وبالغة (1,753) عند مستوى معنوية (5%).

اما عن اختبار (F) فقد بلغت قيمته المحتسبة (38,942) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية وبالغة (3,74) عند مستوى معنوية (5%)، وتفسير ذلك أن انموذج الانحدار معنوي عند مستوى (5%)، وهذا يؤكد معنوية انموذج الانحدار وجوهريّة معامل التحديد R^2 وبالغة (85,7%).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

(1) أن لكل من عرض النقود وسعر الصرف أثراً في تغذية التضخم (المخفض الضمني) في ظل أوضاع الاقتصاد العراقي المتمثلة في جمود الجهاز الانتاجي وتعطيله، وعدم قدرته على مواكبة الزيادات المتتالية في الانفاق العام، الأمر الذي يترتب عليه تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي ومن ثم ظهور بوادر ظاهرة التضخم.

(2) أن طبيعة العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم في العراق للمدة (2000-2016) علاقة طردية، وفيما بين سعر صرف الدينار العراقي ومعدل التضخم علاقة عكسية.

(3) وجود علاقة ارتباط طردية وقوية جداً بين المتغير (X_1) ومعدل التضخم في العراق للمدة (2000-2016)، وهذا يؤكد مقدار معامل ارتباط Pearson correlation والبالغ (0,925) عند مستوى معنوية (0,000). في حين لا توجد علاقة ارتباط بين المتغير (X_2) ومعدل التضخم للمدة ذاتها، وهذا يؤكد مقدار معامل ارتباط Pearson correlation والبالغ (0,108) عند مستوى معنوية (0,681).

(4) التقلبات التي تحدث في معدلات التضخم للمدة (2000-2016) ناتجة في معظمها عن التغيرات التي تحدث في كل من عرض النقود وسعر الصرف، وهذا ما يؤكد معامل التحديد (R^2) والبالغ (85,7%)، فضلاً عن أن انموذج الانحدار الخطي المتعدد يتمتع بمقدرة تفسيرية عالية.

جدول (2) : معامل الارتباط بين المتغيرات

	X_1	X_2	Y
X_1 Pearson correlation	1	0,080	0,929
Sig.		0,768	0,000
N	16	16	16
X_2 Pearson correlation	0,080	1	0,108
Sig.	0,768		0,681
N	16	17	17

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS).

ويتضح من الجدول (3) ان النتائج التقديرية للعلاقة بين المتغيرين المستقلين (عرض النقود، سعر الصرف) والمتغير التابع معدل التضخم (Y) تُشير الى ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0,857)، اي ان (85,7%) من التغيرات في المتغير التابع (معدل التضخم) ناتجة عن التغيرات الحاصلة في كل من عرض النقود وسعر الصرف و(14,3%) من التغيرات تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في الانموذج، وهذا يعكس درجة توصيف (مقدرة تفسيرية) عالية للانموذج الخطي.

الجدول (3) : نتائج تقدير الدالة الخطية للقيم المطلقة.

الدالة المقدرّة	R^2	R^{-2}	F
$Y = 43,403 + 0,002 X_1 + 0,003 X_2$ $t = 3,255 \quad t_1 = 8,766$ $t_2 = 0,317$	0,857	0,835	38,942

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS).

اما عن طبيعة علاقة المتغيرين المستقلين بالمتغير التابع ومدى تأثيرهما المعنوي، فيتضح من نتائج التقدير للمعاملات ان طبيعة العلاقة بين المتغيرين المستقلين (x_2, x_1) والمتغير التابع (Y) علاقة موجبة، وتعني ان زيادة كل عرض النقود وسعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم بمقدار (0,002)، (0,003) وحدة على التوالي للمدة (2000-2016).

- رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، بغداد.
- [3] خليل. سامي، 1982، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.
- [4] خليل. سامي، 1994، نظرية الاقتصاد الكلي- الكتاب الأول: المفاهيم والنظريات الأساسية، وكالة الأهرام، القاهرة.
- [5] الدليمي. عوض فاضل اسماعيل، 1990، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
- [6] الرفيعي. افتخار محمد مناحي، 2007، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، بغداد.
- [7] الرفيعي. افتخار محمد مناحي، 2012، السيولة النقدية وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي للمدة (2000-2009)، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 2، بغداد.
- [8] زكي. رمزي، 1980، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- [9] الشمري. ناظم محمد نوري، 1988، النقود والمصارف، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
- [10] عبد الحميد. عبد المطلب، 1997، السياسات الاقتصادية – تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- [11] علي. بن قدور ومحمد بيرير، 2019، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن.
- [12] عنجاص. رنا علي جميل، 2017، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2014)، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، بغداد.
- [13] النسور. أياد عبد الفتاح، 2014، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

[14] Bachioua, Lahcene Abdullah, Fundamentals of Statistics Concepts and Applications an Arabic Text, New Delhi, Edition 1, 2011.

(5) أن لعرض النقود (X_1) تأثيراً معنوياً على معدل التضخم للمدة (2000-2016) عند مستوى (0,000) زهو أقل من مستوى (0,05)، وهذا تؤكد قيمة (t) المحتسبة والبالغة (8,766) وهي أكبر من نظيرتها الجدولية والبالغة (1,753). وسبب ذلك أن السلطة النقدية غير ذات فاعلية للحد من التزايد في عرض النقود والحد من تزايد الارتفاع في الاسعار.

(6) أن سعر الصرف ليس له تأثير معنوي على معدل التضخم، وهذا تؤكد قيمة (t) المحتسبة والبالغة (0,317) وهي أقل من نظيرتها الجدولية والبالغة (1,753). وكذلك تؤكد قيمة معامل ارتباط Pearson correlation وهذا يرجع إلى اتباع البنك المركزي العراقي لنظام الصرف الثابت المدار للمحافظة على سعر الصرف.

ثانياً: التوصيات.

- (1) ضرورة سعي السلطة النقدية إلى المحافظة على أن تكون كمية عرض النقود تتناسب مع كمية السلع والخدمات المتاحة لغرض خفض معدلات التضخم في الاقتصاد.
- (2) ضرورة سعي السلطة النقدية إلى زيادة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (العملة الأجنبية)، أي زيادة عدد الوحدات النقدية من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة نقدية واحدة من العملة المحلية لتحقيق هدفها الاساس المتمثل بخفض معدلات التضخم.
- (3) العمل على تطوير الجهاز المصرفي العراقي لجعله قادر على تقديم أفضل الخدمات إلى الجمهور، الأمر الذي يترتب عليه زيادة ثقة الجمهور فيه، ومن ثم يقل تعاملهم بالنقود الحاضرة والتوجه نحو الادوات الائتمانية الحديثة.
- (4) العمل على تفعيل الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي، وجعله قادر على مواكبة أية الزيادة في الانفاق العام، للحد من ظاهرة التضخم.

المصادر:

- [1] الجنابي. هيل عجمي جميل، 2014، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ط 2.
- [2] حسن. بلال قاسم محمد، 2017، قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق،